

النهار

الاثنين 28 كانون الثاني 2008 - السنة 74 - العدد 23251

شهادة أستاذ زائر في جامعة حلب (3)

طلاب الرثاءة وموظفوها في مجتمع ابتلعته إدارة البعث الأخطبوطية

حلقة ثالثة من شهادة مدرس جامعي أمضى سنتين دراسيتين استاذاً زائراً في كلية الآداب والعلوم الانسانية في جامعة حلب.

-10-

حين دخلت للمرة الاولى الى قاعة التدريس، وهبّ الطلبة الثلاثون واقفين لاستقبالي استقبلهم شخصاً مرهوب الجانب، انتابني ضيق وخجل من نفسي ومن الطلبة الموزعين متباعدين في القاعة الفسيحة الموحشة. الطالبات اللواتي كان عددهن في القاعة بين 15 و20 طالبة، كنّ محجبات في معظمهن. وحين وجهت اليهن أسئلة غايتها اقامة تعارف أولي بيبي وبينهن، استغربن أسئلتى التي لم تتجاوز معرفة أسمائهن وأماكن سكنهن. وسرعان ما علمت أن غالبيةهن راسبات في السنة الدراسية الماضية. سألتهن عن الموضوعات التي درسنها، قائلاً إنني استاذ جديد في كليتهن، ولم أستطع بعد الحصول على الكتب والمقررات الدراسية المطلوبة، ولا أعلم ما هي مواد التدريس. وهنا كانت دهشتن عظيمة، إذ كيف لاستاذ يقف أمامهن على المنبر الضخم كمنابر المحاكم، أن يقول إنه لا يعلم ولا يعرف؟!!

كانت الطالبات متشابهات، ولا يمكن التمييز بينهن، ما دامت أجسامهن مغطاة باللباس الشرعي، ووجوههن لا يظهر منها من وراء الحجب سوى أعينهن. وسرعان ما علمت أن حضورهن الى قاعات التدريس ليس سوى نوع من الروتين اليومي الذي تعودن عليه وألفنه، ولا شاغل لديهن غيره لقتل الوقت والفرغ الطويلين.

لا أتذكر أن طالبة واحدة دخلت منفردة الى مكتبي الكبير الموحش في الكلية، لمراجعتي في شأن يتعلق بمادة من مواد التدريس وموضوعاتها. دائماً كنّ يحضرن مجموعات لمراجعتي، ويحرصن على أن يكنّ مجموعات في حلهن وترحالهن في أي وقت ومكان في الكلية. أما الطلاب الاربعة الذين دخلوا مرة الى مكتبي، فظلوا واقفين قبالي وهم يحادثونني جالساً. قلت لهم أن يجلسوا، فتلفتوا حولهم غير مصدقين أنني لهم أتوجه بكلامي، وغير متوقعين أن استاذاً يعاملهم في مكتبه معاملة انسانية عادية، إذ كيف لطالب أن يجلس في حضرة استاذ؟ لذا قال أحدهم أنه للمرة الاولى يسمع استاذاً يدعو طالباً الى الجلوس في مكتبه. وكما كان استغراب الاربعة مضاعفاً حينما طلبت من خادم مكتب الاساتذة الذي يسمى الأذن، أن يجلب لهم القهوة أو الشاي.

غالبية طلبة الكلية يستمرون طلاباً فيها أكثر من عشر سنوات. لا لأنهم لا ينجحوا في الامتحانات فحسب، بل لأن لا حساب للزمن ولمراحل العمر في حياتهم التي تختلط فيها المراحل والاحوال. فهم يعملون أي عمل متوافر ويستطيعون اليه سبيلاً أثناء حياتهم الجامعية الطويلة التي يتزوج بعضهم وينجب في أثنائها. ومنهم من يتخرج من الجامعة من دون أن يغيّر تخرجه شيئاً يذكر في حياته وعمله وشخصيته. فمن عشر على عمل ما، متقطع، في سنته الجامعية الاولى، يستمر في عمله هذا بعد تخرجه، أو ينتقل الى آخر لا يختلف عنه، أو يظل عاطلاً عن العمل إذا كان كذلك في حياته الجامعية. فالبطالة المقنعة المرتثة والاعمال التي لا تراكم خبرات ولا تحتاج الى خبرات والاقرب الى البطالة، ترتفع نسبتها بين خريجي الجامعة. حتى أنك لا تستطيع التمييز بين الطالب العامل والعاطل عن العمل والمتخرج عاملاً أو عاطلاً، في مجتمع تستتقع فيه الحياة والاعمال والادوار وتتخثر.

عرفت طلاباً بدأوا حياتهم الجامعية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، فلم يتخرجوا في بدايات الالفية الثانية. والنظام الجامعي وبرامج التدريس المستمرة على حالها منذ زمن بعيد، تناسب هذه الحالات. ذلك أن الانفصال بين مواد التدريس والنجاح المنفرد في كل منها، يتيحان تراكم المواد التي لا ينجح فيها الطالب ويحملها من سنة الى أخرى الى ما لا نهاية.

-11-

في زيارتي الاولى للمكتبة الجامعية في كلية الفلسفة والعلوم الانسانية، سألت الحارس عن مكان وجود "الفيس" التي تحوي فهارس بمحتويات المكتبة. وقف الحارس حائراً صامتاً، فأدركت أنه لم يفهم سؤالاً، كأنني أتكلم لغة أجنبية غريبة تماماً عن سمعه، وقال إن عليّ مراجعة مديرة المكتبة. وحينما دخلت مكتباً كان بابه مفتوحاً، رأيت جمعاً من الموظفين والموظفات جالسين حول سخانة كهربائية كنت قد رأيت مثلها في مكتب مراقب الدوام وغيره من المكاتب. كان المتحلقون حول السخانة يتدافعون منتظرين غليان إبريق الشاي وركوة القهوة لتناول شرابهم ساخنين في تلك الصبيحة الباردة. الصمت والفراغ منتشران في أرجاء المكتبة كلها، الا في هذا المكتب الذي اجتمع فيه الموظفون كلهم. قلت إنني جئت باحثاً عن بعض الكتب، وسألتهم عن مكان الفهرست. وحين قال لي أحدهم إن عليّ مراجعة مديرة المكتبة وطلب الإذن منها، فكرت ايضاً أنهم لم يفهموا سؤالاً.

أرشدوني الى مكتب المديرية، فذهبت اليه، وأدخلتني سكرتيرة الى مكتبها. قلت لها إنني أبحث عن كتب أريد أن اعرف إن كانت موجودة أو غير موجودة في المكتبة، فجاوبتني إن لا فهارس بأسماء الكتب لديهم، وأضافت إنهم بدأوا بمشروع وضع فهارس للكتب على نظام ماكينتوش في الكمبيوتر، في الثمانينات، ثم توقف المشروع لأن هذا النظام أصيب بعطل فني، وبقي على حاله من دون إصلاح. وحين سألتها عن مكان وجود الكتب التي أبحث عنها، قالت إن محتويات المكتبة كلها موظبة في مستودع مقفل، وعليّ تزويد الموظفين بأسماء الكتب التي أريد، كي يبحثوا عنها ويحضروها لي - إن كانت موجودة - فأمر بعد أيام للحصول عليها.

ثم علمت أن لا أحد يدخل الى المكتبة المهجورة، من موظفين وموظفات يمضون سحابة نهارهم يتنقلون من مكتب الى آخر، يتحادثون ويشربون الشاي والقهوة ويدخنون. وصالة القراءة الخالية على الدوام، وجدت طولاتها والكراسي مكومة في ناحية منها، فقيل لي إنها على هذه الحال منذ استعمالها صالة لمعرض كتب افنتحه محافظ المدينة.

قلت أذهب الى مكتبة كلية الحقوق التي قيل لي إنها تحوي 20 ألف كتاب، علّ حالها يختلف عن حال مكتبة كلية الآداب والعلوم الانسانية. ودخلت المكتبة الحقوقية، فإذا بها مؤلفة من عدة طبقات حول بهو داخلي فسيح، ويصعد اليها من درج ضيق ليس من سياج على جنباته، ويخاف من يصعد درجاته من الوقوع في البهو الذي قالوا إن جدرانها الجانبية أزبلت قبل أكثر من سنة، بغية إنشاء مصعد لم يُرگب، فبقيت سفرة الدرج بلا جدران تُركت بقايا تراب ردمياتها على الدرج. تجاوزت الخوف وبقايا التراب، وصعدت الدرج الى مكتبة الـ20 ألف كتاب حقوقي، فرأيت الكتب مكومة كيفما اتفق في القاعات. وحين سألت عن صالة القراءة، أرشدوني الى قاعة خالية تماماً من الكراسي والطاولات، ثم أعلموني أن المكتبة كلها مقلقة لاسبوعين اثنين للقيام بجرده لإحصاء موجوداتها والكتب التي يعدها الموظفون على نحو يدوي عياني. ومناسبة الجردة الاحصائية هذه هي تسريح بعض الموظفين من وظيفتهن في المكتبة لإحالتهم على التقاعد. ولأنني لم أفهم الصلة بين إحالة موظفين أو موظفات على التقاعد من الخدمة، وبين الجردة الاحصائية، قيل لي إن أعمال جرد الكتب وإحصائها تجري كلما أُحيل أي من الموظفين على التقاعد، أو انتقل من وظيفة الى أخرى، لتحمله مسؤولية الكتب المفقودة في حال نقصان عددها في المكتبة.

لقراءة كتب من المكتبة، أحضروا لي كرسيًا وطاوله ووضعوهما في صالة فسيحة خالية تعلو فيها درجة الرطوبة في طقس كاد برده يمرضني. وحين قلت لهم إنني سأخذ الكتب لقراءتها في البيت، طلبوا مني بطاقة جامعية، لم أكن طلبت الحصول عليها بعد من ادارة الكلية. أما حين طلبتها من الموظف الاداري المختص، فقال إن الاستاذ الزائر لا يحق له الحصول على بطاقة. وبعد مراجعات كثيرة وصلت أخيراً الى العميد، فكتب لي رسالة بخط يده، وسماها "أمر مهمة"، على أن الصق عليها صورتي، كي تسهل عبوري الحدود السورية.

-12-

لادارة الامتحانات في الكلية جهاز اداري خاص تشغل مكاتبه طبقة كاملة من المبنى الجامعي، ويعمل فيه عدد كبير من الموظفين الذين لا عمل لهم على مدار السنة سوى انتظار مواعيد الامتحانات. وطلب مني مكتب الامتحانات ان اضع اسئلة الامتحان، فوضعتها وسلمتها الى مراقب الدوام الذي قام بطباعتها واستنساخها، وقال ان علي تسليمها من مكتب الامتحانات. هألني ان الموظف اراد تسليمي 700 نسخة من الاسئلة وعدد يماثلها من الكراسات المخصصة لاجابة الطلاب الذين لم يكن عددهم في قاعات التدريس يتجاوز ثمانين طالبا وطالبة طوال السنة، فأعلمني الموظف بأن الثمانين ليسوا سوى عينة للذين لا يحضرون قط الى قاعات التدريس ويتقدمون للامتحانات.

تجاوزت هذه المسألة، وهممت بالخروج من مكتب الامتحانات ، فناداني الموظف قائلاً: شو استاذ لوين رايح، ما بذك تاخ اوراق الاسئلة والكراسات؟! وحين سألته الى اين أخذها، جاوبني ان علي اخراجها من الكلية، لأنها قد تتعرض للسرقة في حال بقائها في المبنى، وان القانون والعرف يحتمان على كل استاذ اخذ حصته والاتيان بها في صبيحة نهار الامتحان. الى اين أخذها، وكيف احمّلها؟ سألت الموظف مجدداً، فقال: لا اعرف، لا اعرف.. خذها الى بيتك ان شئت. وفي النهار التالي احضرت حقيبة سفر كبيرة الى مكتب الامتحانات ونقلتها فيها اوراق الاسئلة والكراسات الى بيتي، وفي الحقيبة نفسها اعدت الاوراق الى قاعة الامتحان في نهاره المحدد.

وكان عليّ ايضا ان امكث في مكتب ادارة الامتحانات ساعات لتسلم كراسات اجابة الطلبة الـ700 بعد عدها كراسا كراسا في حضوري وحضور الموظف، قبل حملها الى بيتي لتصحيحها. بعد انتهائي من التصحيح ووضع العلامات، اعدت الكراسات وسلمتها "عداً ونفداً" لموظفة في مكتب الامتحانات. وفي المساء اتصلت بي الموظفة هاتفياً وطلبت مني الحضور فوراً الى المكتب لأمر هام ومستعجل لا يمكن تأجيله، فلبيت طلبها. في المكتب راحت الموظفة تسألني عن برنامج التصحيح، واعترضت على تدويني العلامات على الكراسات بالارقام الاجنبية، ولاحظت انني لم اضع توقيعي قرب كل علامة دونتها مقابل الاجابة على كل سؤال، وان التواقيع التي وضعتها قرب العلامة الاجمالية فقط، مدونة بالانكليزية، فيما القانون السوري يطلب ان تكون التواقيع بالعربية على كل معاملة في الدوائر الرسمية. وهذا كله اضافة الى عدم تدوين علامة صح او خطأ على اجابة كل سؤال، يجعل الاوراق غير مصححة، مما يعني ان علي ان اعيد تصحيح الكراسات كلها من جديد.

قلت للموظفة إنني لست على استعداد للقيام بأي شيء مما طلبته، وغادرت مكتبها.

-13-

ليست الاعمال الادارية الموصوفة هذه في الكلية الا عينة لما هي عليه الحال في الادارات السورية كلها. فاذا اراد استاذ الحصول على كرسي لمكتبه في الكلية، يحتاج الى ملء قسيمة او استمارة ليرسلها الى العميد عبر التسلسل الاداري. والعميد بدوره يرفع القسيمة الى رئاسة الجامعة التي تعيدها الى صاحب الطلب، وبالتسلسل الاداري نفسه. وهذا يعني ان العام الدراسي قد ينتهي قبل تنفيذ الطلب. وفي حال اراد استاذ السفر لأمر اكاديمي ما، يحتاج الى معاملة من هذا النوع، غالباً ما لا تنجز الا بعد موعد السفر. واذا كان يحق للأستاذ شراء سيارة خاصة مخفضة الرسوم الجمركية، فان المعاملة الادارية التي تجيز له اقتناء السيارة لا تنجز قبل سنة او سنتين بعد تسليم الطلب الى الادارة المختصة.

هذا العالم البيروقراطي من الاوراق والاختام والتواقيع والطابع، له قنواته التي غالباً ما تتقاطع في كل ادارة عند موظف صغير او بسيط، يشغل دور الوسيط الذي لا تُنجز معاملة من دون مرورها في مكتبه الذي تصب فيه شبكة من علاقات المحسوبية والاستزلام والصلوات الحزبية والعائلية والعشائرية التي تشكل الرشوة محوراً اساسياً.

من الأمثلة على هذا العالم البيروقراطي ما يحدث في دعاوى فك استملاك الاراضي في المحاكم الادارية العقارية. فأى محام يكفله مالك بدعوى تحرير ارضه من الاستملاك، يقول للمالك ان كل دعوى غير مرفقة برشوة للقاضي ليست سوى مضيعة للوقت من دون طائل ولا جدوى. وغالباً ما يطلب المحامي الحصول على نصف مساحة الارض لتخليصها من الاستملاك. لذا تجد كثيرين من المحامين والقضاة الذين يملكون اراض واسعة حصلوا عليها من الملاك المشمولة ارضهم بقوانين الاستملاك. وقد سمعت اخباراً عن محامين سجنوا لكثرة ما ارتشوا ورشوا القضاة ورؤساء المحاكم الادارية التي لا يمكن فيها قاض اكثر من سنتين او ثلاث، ينقل بعدها الى محكمة اخرى تاركاً لغيره من القضاة ان يستفيدوا من الرشاوى. وغالباً ما لا يجري البت في دعاوى الاستملاك قبل خمس سنوات او ست، ينتقل في اثنائها القاضي الذي تقاضى رشوة، تاركاً للقاضي الجديد الذي حل في مكانه، الحصول على رشوة جديدة من المالك صاحب الدعوى. وتتواتر الاخبار عن قضاة ومحامين دخلوا السجن لكثرة ما ارتشوا

محمد أبي سمرا